نظرات
في
مسيرة المجلس الإسلامي الأعلى

خاص لموسوعة الرشيد

فرات ناجي

تأسس (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق) عام 1982 من معارضين شيعة كمظلة للقوى الشيعية العاملة ضد نظام صدام حسين.

وقد جاء تأسيس المجلس ليملأ الفراغ الذي أحدثه غياب (محمد باقر الصدر) الذي أعدم في العراق عام 1980، وجاء التأسيس بعد مباحثات مكثفة بين الأطراف الشيعية، وبمشاركة ايرانية بدأت في آب 1980 واستمرت ثلاثة شهور.

شاركت في البداية تنظيمات كثيرة منها حزب الدعوة ومنظمة العمل الإسلامي وجماعة العلماء المجاهدين وحركة المجاهدين وغيرها ، فضلا على شخصيات شيعية ذات تأثير، لكن تلك المشاركة كانت شكلية تخللتها خلافات كثيرة انتهت بانسحاب أكثر تلك القوى وبقاء بعضها على علاقة شكلية بالمجلس ، وتدريجيا تحول المجلس لوحده الى طرف من أطراف المعارضة العراقية في الخارج.

كان القائد الأول للمجلس آية الله هاشمي شهرودي الرئيس الحالي للسلطة القضائية في ايران، في حين كان محمد باقر الحكيم يعمل على تأسيس تيار خاص به داخل المجلس، يومها كان الحكيم – كما قدم نفسه عند التأسيس – الناطق الرسمي باسم المجلس.

كانت قيادات المجلس - في الخط الأول – الشيرازي والحائري والآصفي والمدرسي ، وكلهم ايرانيون ، أما قيادات الخط الثاني فكانوا عراقيين منهم الشيخ محمد باقر الناصري والشيخ محمد مهدي الخالصي والشيخ محمد حسن فرج الله، ولم يكن لهم تأثير في قرارات المجلس بل كانوا هامشيين ، وعندما (ذهب حفيد الخميني الى جده في تلك الفترة حاملاً قائمة بأسماء تلك القيادات رفضها الخميني قائلاً : { هؤلاء كلهم ايرانيون ، كيف يقودون القضية العراقية ؟ }).

عام 1984 اختير محمد باقر الحكيم رئيساً للمجلس ومسؤولاً للمكتب التنفيذي فيه.

رافق قيام المجلس تأسيس فيلق بدر الجناح العسكري للمجلس، الذي أوكل محمد باقر الحكيم مسؤوليته الى شقيقه عبد العزيز الحكيم، وكان الفيلق يضم اللاجئين العراقيين في ايران وأسرى الحرب وبقايا حزب الدعوة الفارين من ملاحقة السلطات العراقية، والمرحّلين من التبعية الايرانية والكرد الفيليين، كما تمكن من تجنيد عدد قليل من الاسرى العسكريين من أهل السنة.

شجعت السلطات الايرانية أولئك على التزوج من ايرانيات لتقوية صلتهم بايران، وكانت تطلق على الأسرى العسكريين منهم (التوابين) الذين مكنتهم من السكن في المدن والقرى الايرانية، ولم تكن الصلات بينهم – مع هذا- صلات ذات طابع

رفاقي بحيث توحدهم العقيدة، بل كان الفيلق مقسم عشائريا، ولم تكن رواتبهم منتظمة وعند كل أزمة مادية كانت مجاميع منهم تتسلل الى الأهوار على الطريق العام (العزير) لتسليب المسافرين !.

سنة 1986 أصبح عبد العزيز الحكيم عضو في الشورى المركزية للمجلس الأعلى وأنيطت به إدارة (الملف السياسي) فيه ثم إدارة العمل السياسي في مؤتمر لندن 2002.

كان يطلق على الفيلق أول تأسيسه تسمية (فيلق 9 بدر) ولغاية عام 1988، كان ينطلق من الأراضي الايرانية للقيام بأعمال محددة كالاغتيال والتسليب.

دعمت ايران المجلس الأعلى دعماً غير محدود، وقربت بينه وبين الحزبين الكرديين وحزب المؤتمر الوطني من جهة والأمريكان من جهة أخرى في اجتماعات رباعية وسداسية مع الإدارة الأمريكية والمخابرات الأمريكية عامي 2002 و 2003 في واشنطن ولندن.

وأمّنت لهم علاقات متينة مع الكويتيين الذين كان يتهم الحكيم بأنه يتقاضى منهم الأموال عند زياراته المتكررة لهم إنطلاقاً من طهران. فضلاً على علاقات واسعة من سورية.

ووقف الإيرانيون مع المجلس وآل الحكيم في الصراع بينهم وبين كوادر حزب الدعوة، وكان الحكيم (محمد باقر) يشنع عليهم بأنهم لا يؤمنون بولاية الفقيه، وبينهم من يقف ضد الجمهورية الإسلامية، وأنهم ليسوا بأصحاب العمل الجهادي!.

وبسبب ضغط آل الحكيم على حزب الدعوة خرج الكثير من كوادر الحزب من ايران الى سوريا ولندن ، فضلاً على رفضهم للهيمنة الايرانية على المجلس وقد استمرت العلاقات متوترة بين الطرفين (المجلس والدعوة) الى ما بعد الاحتلال إذ تمت المصالحة بأمر ايراني للتقريب بين وجهات النظر والتحالف لاستغلال الفرصة السانحة للقبض على السلطة في العراق المحتل.

كذلك وقف الايرانيون مع المجلس وآل الحكيم ضد محمد صادق الصدر – والد مقتدى – الذي كان المجلس يشن عليه حملات متواصلة متهمة إياه بالارتباط بنظام البعث وبأنه مجنون، ويطلقون عليه الأوصاف الساخرة مثل وصفه بأنه "مرجع الكاولية"! لتقربه من الغجر لمحاولة هدايتهم! وبأن ولايته في العراق "مهزلة"!.

وكانت تتولى حملات الهجوم جريدة (المبلغ الرسالي) التي يشرف عليها صدر الدين القبانجي.

كانت واحدة من أشنع التهم التي وجهت للمجلس ولفيلق بدر أنه تولى التحقيق مع الأسرى من الجنود والضباط العراقيين، وأن قيادات في المجلس كانت تعذب أولئك الأسرى، وهي تهمة لها أساس من الصحة، إذ كشف عنها الكثير من الأسرى العراقيين بعد عودتهم الى البلاد، بل إن بعضهم يتهم عبد العزيز الحكيم وهادي العامري بتعذيبهم شخصياً!

ولم يقتصر الأمر على الأسرى، بل وجهت إتهامات لعبد العزيز الحكيم في ايران أنه كان يتولى التحقيق مع عناصر حزب الدعوة المعتقلين على إثر ثورتهم على آل الحكيم وضربهم محمد باقر الحكيم بالأحذية بعد إعدام محمد صادق الصدر، وحضور الحكيم الى مجلس عزاء أقيم هناك.

كانت أشهر وقائع تعذيب الأسرى هي التي شهدتها معسكرات كوركان وحشمتيّة.

جاء في دراسة لمؤسسة (راند) الأمريكية عنوانها " العالم الإسلامي بعد 11 أيلول " صدرت بتمويل من سلاح الجو الأمريكي : " يبدو أن للولايات المتحدة فرصة لتوفق بين سياستها وبين مصالح الجماعات الشيعية الطامحة الى مزيد من المشاركة في الحكم، فإذا تم هذا التوافق فيمكن أن يشكل سداً في وجه الحركات الإسلامية الثورية، ويمكن أن يصبح أساساً لوجود أمريكي ثابت في الشرق الأوسط ".

وقد التقت مصالح الأمريكان والايرانيين خلال الحربين ضد طالبان وضد صدام، ومن المفارقات المثيرة أن المجموعات الأقرب الى ايران داخل التركيبة الشيعية العراقية هي أكثر القوى السياسية -بعد الاحتلال- حرصاً على بقاء القوات الأمريكية في العراق، وقد كتب أصحاب أقلام معروفة مثل (دانيال بابس) و (توماس فريدمان) وغيرهما يراهنون على " النزعة الشيعية العلمانية المتصالحة مع المؤسسة الدينية، في مقابل أصولية الإسلام السني "!

ولقد شاركت – على هذا الأساس – أطراف موالية لايران – تاريخياً – مثل المجلس وحزب الدعوة بنشاط واضح في مشروع الاحتلال الأمريكي وذلك منذ التحضير له، ثم خلال فترة مجلس الحكم، وقبل بداية الحديث عن الانتخابات.

المجلس الذي يوصف أحياناً بأنه " كأنه يسير على حد السيف " كان هو الاستثمار الايراني في سياق التخادم التاريخي بين طهران وواشنطن، ويعد من اكثر الحركات الشيعية براغماتية، ففي حين كان البيان التأسيسي له يتضمن "السعي لإقامة الحكم الإسلامي العادل الذي يضمن لكل مواطن عراقي حقوقه وكرامته بقيادة الولي الفقيه" تخلى عن هذا المبدأ من أجل الحصول على مزيد من المكاسب من المحتلين الأمريكان، فيما بعد، وبات يتحدث عن (عراق ديمقراطي).

في تشرين الأول 2004 حصلت وكالة رويترز للأنباء على وثائق صادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية تشير الى أن الجهات السياسية العراقية التي تستفيد من الدعم الأمريكي هي التي تعتبر ها الولايات المتحدة الأمريكية (ديمقراطية أو

معتدلة) وتشمل كلاً من حزب الدعوة والمجلس الأعلى! وقد استفادا لذلك من 6 مؤتمرات تدريبية استضافها المعهد الجمهوري الدولي القومي للشؤون الدولية، 80 مليون دولار لدعم العملية السياسية والانتخابية! في حين كان المجلس والدعوة مصنفان في الثمانينات باعتبارهما منظمتين ارهابيتين بسبب اتهامهما بالضلوع في استهداف السفارة الأمريكية بالكويت!.

التفاهم الأمريكي الايراني بشأن العراق وافغانستان يمتد الى عام 1991 فيما سمي بتفاهمات جنيف، واتسع التعاون بعد احداث ايلول 2001، وقد كافأت أمريكا ايران لهذه المواقف باختيار ها (عبد الكليم خليلي) من حزب الوحدة الموالي لايران، نائباً للرئيس الافغاني حامد قرضاي، ثم بدعم آل الحكيم بعد الاحتلال كما سوف نتطرق فيما بعد.

كانت ايران تقدم المجلس الأعلى، وكأنه ممثلها الرئيس في الأنشطة المتعلقة بعلاقتها مع الأمريكان، بعد أن بذلت جهوداً كبيرة في تقديم آل الحكيم على أنهم قادة المعارضة الشيعية، وبالفعل فقد " تصدر المجلس الأعلى التمثيل الشيعي في العمل السياسي الذي سبق الاحتلال من خلال سلسلة من الاتصالات والاجتماعات الشيعية مع الولايات المتحدة التي كشفت النقاب لاحقاً عن أهداف المجلس ومنهاج عمله وتكتيكاته السياسية، في ضوء المبادئ العامة التي تبناها "[1].

وكان لذلك آثاره فيما بعد، إذ أضعف الأمريكان مرجعيات عراقية مثل آية الله فاضل المالكي وآية الله أحمد البغدادي والشيخ جواد الخالصي وحصروا تعاونهم مع السستاني ثم مع المجلس الأعلى.

مؤتمر لندن :

انعقد مؤتمر لندن 11 كانون الأول 2002 قبل ثلاثة أشهر من بدء العمليات العسكرية لأمريكا وحلفائها في العراق واحتلاله، في المؤتمر اشترط المجلس الأعلى أن يكون دخول الإسلاميين للمؤتمر من خلاله الأمر الذي دعا الجبهة الوطنية الإسلامية الى مقاطعة المؤتمر.

وفي فترة التحضير للمؤتمر ذهب أحمد الجلبي الى طهران لزيارة رئيس المجلس الأعلى محمد باقر الحكيم في مقر إقامته الدائمة هناك، وللتباحث والتنسيق بين المجلس وحزب المؤتمر الوطني بشأن المؤتمر، وقد كلف محمد باقر الحكيم أخيه عبد العزيز بأن يمثله في لندن – بدون صلاحيات – وقد رافق الانعقاد صدور شائعة قوية – قيل أن وراء ها محمد باقر

[1] – بشير عبد الفتاح – المستقبل السياسي لعراق ما بعد صدام – مجلة الديمقراطية – الأهرام عدد 10 ربيع 2000

الحكيم نفسه – تقول أن الأمريكان حسموا أمرهم بمنح القيادة السياسية لمرحلة ما بعد صدام الى المجلس الأعلى، وقد أثارت هذه الشائعة زلماي خليلزاد الذي وبّخ عبد العزيز الحكيم، ونفى صحة الشائعة.

انبثقت عن المؤتمر لجنة المتابعة والتنسيق التي اجتمعت فيما بعد في كردستان.

كان المجلس عضو قوي ومؤثر في مجموعة الستة التي التقت بالادارة الأمريكية، وتتكون مجموعة الستة من المجلس والحزبين الكرديين والوفاق الوطني والحركة الملكية الدستورية والمؤتمر الوطني ثم أضيف اليها فيما بعد حركة الدعوة الإسلامية (جناح عز الدين سليم)، وأخذت هذه اللجنة على عاتقها التحضير للمؤتمر.

عُرف مؤتمر لندن باجتماع الستة الكبار، قادة العراق الجديد، وحسم الجدل بشأن التمثيل الطائفي والعرقي والمحاصصة، التي اصبحت فيما بعد أساس العملية السياسية، بالاعتماد على نسب لمكونات السكان في العراق لا تعتمد الى احصاءات علمية دقيقة.

ثم كانت هذه النسب وهي : العرب 66% ، الأكراد 25% ، التركمان 6% ، الآشوريين 3% ، كانت معيار تحديد عدد الحضور الى مؤتمر صلاح الدين الأول.

وكان معروفاً لكل الحاضرين في مؤتمر لندن، أنالمرشد الأعلى (علي خامنئي) أمر المجلس الأعلى بالاجتماع مع مسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية لبحث إمكانية التعاون المشترك لإسقاط حكم صدام حسين.

وقد كشف الصحفي نجاح محمد علي (ايراني الأصل) والذي كان يقيم هناك، في إحدى مقابلاته الصحفية قبل احتلال العراق عن وجود تعاون وثيق ورسائل متبادلة بين رئيس المجلس الأعلى محمد باقر الحكيم والمسؤولين الأمريكان تتعلق بالتحضير للهجوم على العراق، لكن مصادر المجلس نفت ذلك فيما بعد.

وفي دراسة أصدرتها مؤسسة جيمس تاون فاونديشن نشرتها أوائل شباط 2007 صحيفة الوطن السعودية، إن قيادات من فيلق بدر نظمت اجتماعات في شمال العراق مع الحزبين الكرديين، ومع قادة الجماعات المعارضة في الجنوب، في تشرين الثاني 2001، نقلت فيها أوامر بالاستعداد للغزو الأمريكي، وتقديم الدعم الضروري للقوات الأمريكية عند دخولها الأراضي العراقي.

كان رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي السابق، حذّر ايران من تحريك فيلق بدر، وأنه سيتم اعتبارهم مقاتلين أعداء في حال كانت لهم نشاطات عسكرية أثناء عملية الغزو.

هذه الخطوة فسرت بأنها نوع من أنواع الحذر، فالأمريكان لم يكونوا قد حسموا موقفهم من الدور القادم للقوى الشيعية في العراق المحتل، فيما فسر آخرون تحذير رامسفيلد بأنه لمنع فوضى عارمة تؤثر على سير المعارك، أو أن يتسلل جنود ايرانيون مع فيلق بدر، وعلى أية حال فإن البيشمركة لم يكونوا مشمولين بهذا التحذير فقد اسهموا بشكل مباشر في التعاون مع قوات الاحتلال، إنطلاقاً من شمال العراق نحو ديالى وكركوك والموصل.

حالما أنجزت القوات الأمريكية والبريطانية عملية دخول الأراضي العراقية دخلت عناصر فيلق بدر خلفها، في المناطق المحاذية للكوت والعمارة، أما من جهة البصرة فقد سارع عناصر الفيلق بعد دخولهم مباشرة بارتداء زي شبه عسكري ووضع علامة على الأكمام فيها حرفا IP، أي الشرطة العراقية، ليقطعوا الطريق على أية قوة شيعية أخرى منافسة، وفي هذه الأثناء أتموا الاستيلاء على أكثر المباني الحكومية والمعامل والمصانع، وبنايات الاتحادات وغير ذلك.

وسرعان ما تحول أصحاب الأكمام الى قوة قمعية جهنمية ، فقد فقد نشرت صحيفة الصندي تايمز اللندنية إن " القوات البريطانية وفيلق بدر أنشآ في البصرة جهازاً سرياً يمارس التعذيب والاختطاف، هي قوة شرطة سرية تعمل في البصرة، بترخيص من القوات البريطانية التي تتولى إدارة المدينة، قامت بخطف العديد من المشتبه بهم على حواجز تفتيش تقيمها في الطرق" وتضيف الصحيفة أن مراسلها زار أحد سجون المجموعة، مضيفة أن " وائل عبد اللطيف محافظ البصرة يتولى قيادة هذه القوة وهو نفسه يخضع لإشراف القوات البريطانية في المدينة "

هذه القوة تسمى : (مكتب العمليات الخاصة) !.

وقد قدّر عدد الداخلين من عناصر فيلق بدر في الوجبة الأولى 2000 عنصر من ايران، وقد أعاد آل الحكيم فتح مكاتبهم في النجف، وشهدت الأيام الأولى صراعاً على الزعامة، تسببت في مقتل عبد المجيد الخوئي نجل المرجع الخوئي وقد اعتبرت هذه الحادثة بمثابة خدمة قدمها أنصار مقتدى الصدر لآل الحكيم، الصدر فتح أيضاً مكاتب والده وبدأت حرب التصفيات وشهدت النجف مظاهرات حرّكها الصدر ضد المرجع محمد سعيد الحكيم الذي وصف الصدر بأنه (زعطوط) !.

أما المراجع الكبار السستاني (ايراني) وبشير النجفي (باكستاني) والشيخ إسحق الفياض (أفغاني) فكانوا خائفين من نتائج الفوضى العارمة التي ضربت المدينة، لكن انحياز حزب الدعوة والكثير من العائدين من ايران الى السستاني خففت من الإحتقان، وبعد اغتيال محمد باقر الحكيم اضطر أخوه عبد العزيز للانحياز الى السستاني – كسباً للشارع الشيعي – وهكذا ترسخت مرجعية السستاني، وبقي مقتدى الصدر يغرد خارج السرب.

لم يدخل محمد باقر الحكيم سريعاً، بل أرسل قبله شقيقه عبد العزيز الحكيم الذي بدأ بالبصرة فالعمارة ثم الناصرية والسماوة والديوانية وكربلاء منتهياً بالنجف، ليتبعه أخوه في دخولٍ صاخبٍ آخر!.

أول فرز لطبيعة الصراع الشيعي – الشيعي

في نيسان 2004 لم يبق على الساحة إلا ثلاث جهات قادرة على القيادة، السستاني ومقتدى الصدر وعبد العزيز الحكيم.

إندلع صراع أمريكي مع جماعة مقتدى الصدر في نيسان 2004 بعد استفزازات قامت بها شركة المرتزقة بلاك ووتر ضد عناصر من جيش المهدي، لجرّه الى الصراع، يقول بريمر في كتابه (عامي في العراق) إن السستاني والحكيم وابراهيم الجعفري، طالبوه بالقبض على مقتدى الصدر بتهمة قتل عبد المجيد الخوئي، وأشار بريمر الى أن السستاني صرح بشكل غير مباشر أنه لا يمانع من تصفية مقتدى الصدر، وهنا دخل الايرانيون على الخط فدفعوا القيادات الشيعية للتوسط بشكل جاد لإنقاذ الصدر، وادخاره الى مهمات قادمة.

كان مقتدى عقدة كبرى في وجه المشروع الشيعي لاستلام سلطة حقيقية بهدوء لكن مقتدى الصدر كان يتخوف من نفوذ الحكيم وامتدادات سلطته على الفدرالية القادمة، التي كانت من اهم واكبر مشاريع الحكيم والتي ادخر لها الاخير عناصر قوته كلها، وهيأ عمه المرجع محمد سعيد الحكيم ليكون مرجعها الاعلى .

كان بريمر يؤيد فيلق بدر وتمييزه عن سائر المليشيات الشيعية الاخرى، يقول في ص348 من كتابه :" نحن نريد سحب اكبر عدد ممكن من (فيلق بدر) واعادة تدريبهم، ونرغب في انخراط اعداد كبيرة منهم – كأفراد – في الاجهزة الامنية "

وكانت هذه الاشارات المبكرة قد وجدت تطبيقاتها فيما بعد، بجهود الجنرال جيمس ستيل صاحب التاريخ الدموي في تكوين فرق الموت بالسلفادور ضد المعارضين، ومعه ستيف كاستل، الذي بنى قوة مغاوير الداخلية التي تكاد تكون مقتصرة على عناصر فيلق بدر .

منتصف 2004 تكونت المغاوير وكان اختيار باقر صولاغ وزيراً للداخلية ايذاناً بدمج مليشيات الحكيم في الاجهزة الامنية الفعالة في حين اقتصر دخول عناصر جيش المهدي على الشرطة المحلية .

هذا الامرحدد طبيعة الصراع المستقبلي ليس على صعيد مواجهة المقاومة واهل السنة فقط، بل في توجيه الصراع الشيعي – الشيعي ايضاً !.

العمل على تركيز السلطة
من مجلس الحكم حتى ابعاد الجعفري

كشف الكاتب الأمريكي (جيم هوغلاند) في صحيفة (الواشنطن بوست)، ان عبدالعزيز الحكيم الذي زار واشنطن على رأس وفد من مجلس الحكم الانتقالي، للقاء الرئيس جورج بوش، طلب الانفراد بالرئيس الأمريكي بدا الطلب غريباً اثار غضب (كولن باول) وزير الخارجية الأمريكية آنذاك والحاضرين من المسؤولين الأمريكان، لكن كوندليزا رايس سهلّت للحكيم تنفيذ طلبه، وبالفعل – كما يذكر هوغلاند – انفرد الحكيم بالرئيس بوش وقال له : " اذنا بحاجة الى حمايتكم .. لا تتخلوا عنا " !

جاءت هذه المقابلة في كانون الثاني 2004، والقصة تختصر الوضع الذي كانت تعيشه النخبة السياسية الممثلة في مجلس الحكم، الذي اختار اعضاءه السفير بريمر الحاكم المدني في العراق المحتل، واعلن عن قيامه في 31 تموز 2003، والذي وزع فيه (الاطياف والمكونات) العراقية على 25 مقعداً للشيعة 13 مقعد (نسبة 50+1%) وللاكراد 5 مقاعد (نسبة 20%) وللعرب السنة 5 مقاعد (نسبة 20%) ولكل من التركمان والمسيحيين مقعد واحد، على وفق تقسيمات المؤتمر الوطني العراقي في مؤتمر صلاح الدين الاول عام 1992 .

كان الأمريكان يرغبون بحكم العراق حكماً مباشراً، لكنهم ألغوا هذا المشروع لتجنب إثارة حساسيات دولية وإقليمية وداخلية، واختاروا بدلاً من ذلك فكرة هذا المجلس، بعد إلغاء الصيغة التي كان اقترحها ممثل الأمين العام للأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي، و هي إقامة مؤتمر وطني للتيارات و الأحزاب والشخصيات العراقية تنبثق عنه حكومة عراقية، وكان مقرراً لهذا المؤتمر أن ينعقد بين حزيران – تموز 2003.

لم يكن المجلس الأعلى متميزاً بحراك سياسي نشط في هذا المجلس، بل كان يفضل- كعادته – العمل بهدوء في العلن، وتنفيذ سيايته الحقيقية في الشارع، وكان يترك سواه من القوى الشيعية الإفصاح عن مطالبها وأفكار ها نيابة عنه، فعلى سبيل المثال كان معظم الأعضاء الشيعة في المجلس يريدون أن تكون رئاسة

الجمهورية الشيعي ، اما رئاسة الوزراء فيريدونها لسني ، وقد كشف بريمر في كتابه (عامي في العراق) ان الشهرستاني – وزير النفط فيما بعد- اخبره بانه والمرجع السيستاني يفضلان رئيس وزراء سني ليكون (الفاشل واحد من السنة)!.

وترك الملس لبحر العلوم الرد على الانتقادات التي تصاعدت داخل مجلس الحكم وخارجه بشأن افحام المرجعية في كل خطوة سياسية ، قال محمد بحر العلوم (لنكن صريحين ، فنحن الشيعة ملتزمون براي المرجعية ، وليتفضل واحد من الشيعة في المجلس ويقول: انا لا التزم!)).

ومع ان المعروف ان المجلس الاعلى وفيلق بدر كانا يشرفان على ملف الاسرى العراقيين في ايران ، فان موقفا يتعلق بلاسرى صدر عن عضو اخر هو محمد جاسم خضير ممثل عز الدين سليم في المجلس اذ صرح ان الجنود العراقيين الذين عادوا من الاسر منذ عامي 2002 و 2003 هم مرتبطون بالنظام البعثي الصدامي !.

كان بريمر قد صنع مجلسا متميزا ، يخلو من عناصر قد تثير المشاكل بين الاعضاء او مع الامريكان ، ففي حديثه لصحيفة المشرق نشر في 2 ايلول 2003 قال الامين العام لحركة الوفاق الوطني عماد شبيب ، ان حركته رشحت مقتدى الصدر والشيخ احمد الكبيسي لعضوية المجلي لكن الامريكان رفضوا !

كان المجلس له صفة استشارية وللحاكم المدني سلطة ابطال قراراته ، او تعديلها ومن غريب ما كشف عنه اعضاء المجلس ، انهم سمعوا من موظف امريكي ان الامريكان انشاوا وزارة دفاع عراقية ، دون ان يعلم احد من الاعضاء الـ 25 بالامر سلفا !.

استثمر المجلس الاعلى ما يمكن لتمرير بعض سياساته ففي ايام رئاسته الدورية اعلن عبد العزيز الحكيم في مؤتمر صحفي عقده في 3 كانون الاول 2003 ان مجلس الحكم يدرس تشكيل قوة من فيلق بدر وقوات البيشمركة الكردية تتعاون مع قوات الاحتلال للحفاظ على الامن في المناطق المضطربة ! وهذا المقترح وجد فيما بعد مجال التطبيق في الفلوجة وفي النجف

وبرغم أن الحاكم المدني بريمر أصدر أمره المرقم 91 في حزيران 2004 القاضي بحل المليشيات التابعة للأحزاب، فإن تلك الأحزاب اتفقت مع الأمريكان على الإستفادة من مليشياتها في بسط الأمن في المناطق الثائرة، وكان أمر بريمر ينص على تخيير المليشيات بين الإنضمام للأجهزة الأمنية الجديدة أو العودة للحياة المدنية، وأُنشأت لجنة لتنفيذ ذلك الأمر سُميت " لجنة العراق للإنتقال وتطبيق مادة الدمج " تتألف من وزراء الدفاع والداخلية والعدل والمالية، لم تنجز فيما بعد شيئاً منه، سوى استمرار دمج أعضاء فيلق بدر في الأجهزة الأمنية واتضحت الصورة بشكل صارخ في حالتين : الفلوجة والنجف.

فقد أكد إنتفاض قنبر الناطق باسم حزب أحمد الجلبي (المؤتمر الوطني) في تصريحات صحفية أن فوجاً من (الجيش العراقي الجديد) شارك مع الأمريكان في معركة الفلوجة الى جانب المارينز، هو الفوج 36، وإن هناك أربعة مليشيات أحزاب تشارك في هذا الفوج، هي الوفاق الوطني والمجلس الأعلى والحزبين الكرديين، وكان المقاتلون الذين أظهرتهم

وسائل الإعلام فيما بعد يرتدون ملابس الجيش الأمريكي ويرقصون على مشارف الفلوجة هم من تلك المليشيات، وقد رفع عناصر فيلق بدر صوراً للسستاني!.

وكانت هيئة علماء المسلمين أصدرت بياناً في 8/11/2004 حرّمت فيه مشاركة قوات عراقية في معركة الفلوجة "تحت راية قوات غازية موصوفة بالكفر" معتبرة أنها من "الكبائر المستوجبة لسخط الله "، كما وجه 40 عالماً عراقياً رسالة الى السستاني طالبوه فيها بفتوى تحرم مشاركة الشيعة في الهجوم على الفلوجة، بعد أن ترك الجنود من أهل السنّة الخدمة احتجاجاً على مهاجمة المدينة، لكن السستاني لم يرد على تلك المطالبات، فهجم أكثر من 2000 "جندي عراقي" وعناصر من المليشيات مع أكثر من 10 آلاف جندي أمريكي على الفلوجة، التي لم يبق فيها إلا الضعفاء المدنيين من الشيوخ والأطفال والنساء، في 7-8/11/2004.

في أوائل آذار 2005 صرح بابكر زيباري رئيس الأركان (كردي) بأنه " عندما كنا نتباحث مع سكان الفلوجة قبل اقتحامها، كانوا يقولون لنا : لا ترسلوا الشيعة، لكن هؤلاء الناس –الشيعة- يريدون أن يقاتلوا "!.

المشاركة الفاعلة إذن كانت لفيلق بدر وللبيشمركة، ويذكر أن محسن الحكيم والد عبد العزيز الحكيم كان في عام 1964 رفض إصدار فتوى تجيز للحكومة مقاتلة المتمردين الأكراد في شمال العراق.

نشير في هذا الصدد الى تقرير المجموعة الدولية للأزمات، نشر في نيسان 2004، وصف عملية الانتقال في العراق بأنها " على حافة سكين "، وأشار الى أن " وحدات منفصلة من المقاتلين العراقيين، أنشأتها الولايات المتحدة الأمريكية، أفضت الى أوضاع نُشرت فيها قوات شيعية –حصراً- تدفع لها الولايات المتحدة، وترتدي الملابس العسكرية الرسمية الأمريكية، لمواجهة مقاومة غالبيتها العظمى من أهل السنّة، له عواقب وخيمة بالنسبة للعلاقات الطائفية " !.

وفي حين نشبت خلافات واسعة بين رئيس الوزراء علاوي والجعفري الذي كان يحرّض المراجع الشيعية على علاوي ويتهمه بأنه يريد إلغاء دور الشيعة مقابل منح سلطات واسعة وامتيازات للأكراد، وإعطاء دور للبعثيين مقابل تعهدهم بالقضاء على المقاومة في سامراء والفلوجة والموصل وديالى، وكانت زيارات الجعفري لدول المنطقة سببت إستياء علاوي الذي طلب من الجعفري أن تكون اتصالاته منسجمة مع خط الحكومة.

فان المجلس كان له موقف مختلف من علاوي اذ كانت العلاقة معه طيبة فالمجلس استغل سوء علاقته بحزب الدعوة وبالصدريين " الذين أصدر علاوي الأمر بضربهم في النجف وغيرها " ، كما كانت للمجلس في الحكومة وزارة المالية والبيئة والرياضة والشباب والإتصالات، فضلاً على وكالة وزارة الخارجية، وعلى أية حال فإن فيلق بدر كان له موقف

آخر في الشارع بتصفية العناصر ذات الجذور البعثية التي أعادها د.اياد علاوي الى الوظائف، وبتصفية البعثيين وعناصر مخابرات اللواء الشهواني، دون حاجة لإثارة خلافات مع الحكومة!.

كان المجلس يمارس نشاطاته الدموّية بهدوء، ويسقط خصومه وينسج شبكة هائلة من الواجهات الإغاثية والثقافية والسياسية والمنظمات النسوية، ويمتد من كل مكان للتعويض عن ضعف قاعدته الشعبية، كذلك فإنه كان يهيء المؤسسة الشيعية للانتخابات، بعد أن وضع نفسه سلفاً في موقع قيادة العملية السياسية بالنسبة للشيعة.

لم يكن المجلس بعيداً عن فكرة تأسيس اللجنة السداسية التي تنسب الى السستاني، فالمجلس كان ورائها بشكل غير مباشر حيناً، ويتدخل بشكل مباشر في أحيان أخرى، والايرانيون عقدوا العزم على أن تكون السلطة لأوليائهم في العراق، وتلك الفترة شهدت تحركاً هائلاً للمجلس الذي تحرك على العشائر والشباب وطلاب الحوزة، وإذا كان السستاني كلف نجله محمد رضا بالاتصال مع القوى الشيعية لتقديم القائمة الشيعية الى الانتخابات، فإن رجلاً آخر كان يعمل في اتجاه موازٍ، لكن أهدافه كانت تختلف : أحمد الجلبي قدّم نفسه على إنه مصمم فكرة القائمة الشيعية، وتوطئة لذلك أعلن عن تشكيل ما أسماه بـ " المجلس السياسي الشيعي " على يد الجلبي ومعه أحمد البراك والدكتورة سلامة الخفاجي والشيخ عبد الكريم المحمداوي وضم الى المجلس حركات وأحزاب سياسية شيعية عربية وكردية، عندها استشعر المجلس الأعلى بخطر مبادرة الجلبي، فأسس عبد العزيز الحكيم (البيت الشيعي) ليكون مشروعه هو الذي يتصدر عملية تنظيم القائمة الشيعية، وللتسمية : " البيت الشيعي " دلالة مقصودة يرمي فيها الحكيم الى تقديم بديل يحمل صفة منظمة مدنية ذات طابع شعبي، ويحبط مشروع الجلبي الذي كان يعمل على كسب الصدريين الى جانبه، وكان يتصرف مع المرجعية بنديّة عندما انتقد سكرتير المجلس السياسي الشيعي حسين الموسوي، اسلوب محمد رضا في تقديم أسماء الذين يدعون لولاية الفقيه على غيرهم!.

القائمة سميت القائمة الخضراء و " قائمة السستاني " (القائمة الايرانية) التي دعمها السستاني بقوة، واستخدمت فيها الشعارات الطائفية مثل " اركب في سفينة آل البيت بانتخابك قائمة الشمعة 169 " !.

تمت عملية تنظيم القائمة في 9 كانون الأول 2004، وقد استثمر المجلس الأعلى المرجعية في النجف استثماراً ناجحاً، وكانت القيادة لعبد العزيز الحكيم.

ويذكر أن التقسيم الذي أوصى به السستاني في توزيع حصص أعضاء القائمة تم على الشكل التالي :

50% للتيارات والأحزاب السياسية و 50% للمستقلين، كانت حصة المجلس الأعلى 12% و 10% للتيار الصدري، 10% لحزب الدعوة (الجعفري)، 8% الدعوة (عبد الكريم العنزي)، 10% للمجلس السياسي الشيعي، بحسب ما كشف موقع الحزب الديمقراطي الكردستاني في 3 كانون الأول 2004.

في شباط 2005 كتبت (نعومي كلاين) في صحيفة (الغارديان) إن " الأمور تتجه الى صفقة يسيطر بمقتضاها السستاني على السلطة السياسية وتحصل شركة (تكساكو) الأمريكية على النفط، وتحصل واشنطن على قواعد عسكرية دائمية في العراق ".

كانت بالفعل صفقة، وكل الذي جرى أثناء رئاسة الجعفري للحكومة يثبت ذلك، لكن كان على أهل السنّة الذين قاطعوا الانتخابات أن يدفعوا ثمناً باهضاً من دمٍ وخرابٍ وتهميش ما زالت آثاره ترسم الصورة النهائية لواقع أهل السنّة الى اليوم برغم بعض التغييرات التي حصلت لاحقاً.

ولعل رفسنجاني عندما صرح بعد ظهور نتيجة الانتخابات بأن " شعب العراق اتجه الى صناديق الاقتراع ليصوّت على مصيره، وهي نتيجة جهود بذلها رجال الدين العراقيين "، عندما قال ذلك فإنما يقصد بالتحديد المجلس الأعلى، الذي استثمر عوامل الضعف والقوة لدى المرجعية والشارع الشيعي والإمكانات المادية الهائلة التي قدمها له الأمريكان والايرانيون أيضاً، استثمرها ليحقق هذه النتيجة.

الجعفري لم يكن ألعوبة بيد عبد العزيز الحكيم، لكن موازين القوى جعلت منه أداة تنفيذ وتتلقى لوحدها اللوم والانتقاد والهجوم. فقواعد حزب الدعوة كانت ضعيفة للغاية، ولعله في حال دخوله الانتخابات منفرداً، لم يكن ليحصل على ربع ما حصل عليه في اندماجه مع الحكيم تحت رعاية السستاني والايرانيين، وفي مقابل موقف الجعفري من حلفاء قائمة الائتلاف، من الأكراد وهو موقف أقصى الجعفري لاحقاً، فإن المجلس بقي على صلاته المتميزة " الاستراتيجية " مع الحزبين الكرديين، كما إن الجرائم التي اتهمت بها الأجهزة الأمنية فيما بعد، حمل الجعفري من أوزارها أكثر مما حمل الحكيم، الذي كانت له قابلية مذهلة على امتصاص الصدمات، وقد خدمه عامل مهم هو أن جميع الذين تحدثوا عن جرائم وزارة الداخلية التي يقودها بيان جبر (صولاغ)، كانوا يشيرون الى مليشيا بدر بدون تقديم أدلتهم، بل يكتفون بالإشارة الى " مليشيات متنفذة " أو " إحدى المليشيات ".

والغريب أن الأمريكان الذين كانوا شكلوا وفداً للتفاوض مع قائمة الائتلاف أثناء جهود تشكيل الحكومة، كانوا حذروا من إسناد الحقائب الأمنية الى شخص ينتمي لحزب عنده مليشيا أو أن له علاقات مع الايرانيين، الأمريكان قبلوا بـ صولاغ القيادي في مليشيا بدر لحقيبة الداخلية، ورفضوا ترشيح نوري المالكي لحقيبة وزارة الدولة لشؤون الأمن الوطني!، وأكثر

الظن أنهم لم يشاؤوا أن يجمعوا لحزب الدعوة رئاسة الحكومة وحقيبة وزارة الداخلية، التي كان أمامها واجب ضخم تقوم به لاحقاً، استهداف أهل السنّة عموماً، كي يوصلوهم الى وضع يعودون فيه صاغرين للدخول في العملية السياسية، مع معادلة : المليشيات الشيعية أم الأمريكان ؟!

كتب (توماس فريدمان) الكاتب الأمريكي المقرب من الإدارة الأمريكية مقالاً في صحيفة النيويورك تايمز نشر مترجماً في صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ 29 أيلول 2005 تحت عنوان : " سنّة العراق ماذا تريدون بحق السماء ؟ "

كتب يقول : " علينا أن نسلّح الشيعة والأكراد، ونترك سنّة العراق يحصدون الريح " !

بعد إعلان الفوز الشيعي بالانتخابات خرج الحكيم في وسائل الإعلام بتاريخ 22 شباط، قائلاً: إن " أولى مهمات رئيس الحكومة العراقية الجديدة، تطهير المؤسسات الأمنية الحالية من مسؤولي النظام السابق الذين أعادتهم حكومة علاوي ".

كانت عملية البدء بالمذبحة الكبرى ضد أهل السنّة والمقاومة تحت عناوين الإجتثاث والقضاء على الإرهابيين والتكفيريين وفلول البعث، بدأت بشكل أقرب الى العلنية، مع إتمام عملية تشييع القوات الحكومية الأمنية، والمضي في محاصرة مناطق أهل السنّة.

أما الشرعية المطلوبة للإمساك بالسلطة بيد من حديد، فكانت ذريعتها موجودة، الاستحقاق الانتخابي، قبول الدستور، و " التفضل " بإقامة حكومة وحدة وطنية " تضحية " من الشيعة والأكراد لأهل السنّة الذين " منعتهم قوى الإرهاب من المشاركة في العملية السياسية ".

في دراسة (مايكل نايتس) المحلل العسكري والباحث المتخصص في شؤون الشرق الأوسط بـ (مركز واشنطن لسياسة الشرق الأدنى) برزت فرضية ساقها الباحث، مفادها أن المستقبل السياسي العراقي سوف يتحدد من قبل الشيعة في جنوب العراق، لا في (المثلث السنّي)، واعتمد نايتس في ذلك على عناصر يراها الأبرز في الواقع السياسي بالعراق :

1- تزايد نفوذ المجلس الأعلى على السياسة الأمنية العراقية، خاصة بعد الانتصار في الانتخابات.

2- اتجاه المجلس الى تدشين علاقات استخباراتية قوية مع القوات الأمنية " متعددة الجنسية " في العراق.

3- حصول المجلس على مناصب عليا في وزارة الداخلية وعمله على أجندة تقلص من تأثير البعثيين وحلفاء الولايات المتحدة داخل الجهاز الأمني العراقي.

4- تسبب المجلس في تغيير العلاقة بين الجهاز الأمني وبين القوات الأمريكية وبين القوات " متعددة الجنسية ".

أما مجموعة الأزمات الدولية، ففي تقريرها المنشور على موقعها الألكتروني نشر في 15 تشرين الثاني 2007، وصفت المجلس الأعلى بـ (البراغماتية) السياسية، وهو أمر – بحسب المجموعة – مفاجيء بالنظر الى الميول الطائفية للمجلس وتحالفه المزدوج الجريء مع كل من الولايات المتحدة وايران، وإذا كان المجلس الأعلى لم يوفق – الى الآن – في كسب الاحترام فلأنه لم يفلح أبداً في التخلص من ماضيه بصفته مجموعة من المنفيين ربتهم ايران، يحملون جدول أعمال طائفي تنفذه مليشيات بالغة القدرة !.

أوردنا الاستشهادين مع طولهما النسبي، دليل على إن المجلس الأعلى، يتجه بشكل منظم ومنهجي في طريق الحصول على السلطة المطلقة سواء على المستوى الوطني، أم على المستوى الشيعي .

وخلال عامي 2004-2005 أحكم المجلس قبضته على الملف الأمني، خصوصاً بعد تسلم بيان جبر (صولاغ) لوزارة الداخلية، التي لم يكن ينافسه عليها سوى (هادي العامري) قائد مليشيا بدر.

أفرغ صولاغ الوزارة من الموظفين والقادة السنّة، بالطرد أو بتوجيه اتهامات بالفساد تفضي الى الطرد والمحاكمة، أو بالترهيب الذي يؤدي بالمنتسب الى الهروب أو الاعتزال، وسيطر المجلس على كافة مديريات الداخلية الحساسة، فضلاً على سيطرته على غالبية مجالس المحافظات، وقيادات الأجهزة الأمنية والسيطرة على المعابر الحدودية من ضمنها (الشلامجة) مع ايران، ومعبر (سفوان) على الحدود مع الكويت.

واهتم بأن يكون رئيس لجنة كتابة الدستور من المجلس (همام حمودي) لأن الدستور يقدّم المبررات القادمة للتقسيم، إذ قام بالأصل على مبدأ اعتبار العراق دولة فدرالية، ولو شئنا استقصاء مظاهر نفوذ المجلس الأعلى على المفاصل المهمة والحساسة في الدولة، لكان علينا إعداد ملف ضخم منفصل، ويكفي معرفة أن نحو 80% من السلطة في المحافظات - وفي بغداد أيضاً – هي بيد المجلس الأعلى، أو بيد مقربين منه!.

الانقلاب على الجعفري

كان المجلس الأعلى يراقب الجعفري وهو يرتب لنفسه الحصول على ولاية ثانية لرئاسة الوزراء، وحصل بين الطرفين، حزب الدعوة والمجلس الأعلى، سباق استخدم فيه الطرفان شتى الوسائل للانتصار! ولكن كان من الطبيعي أن الأسلحة التي يمتلكها المجلس هي أكثر وأشد فاعلية مما لدى الدعوة والجعفري.

المجلس لم يشأ – كعادته – الظهور المباشر في الصورة، فلم يعرقل المساعي التي قام بها حزب الدعوة للتجديد للجعفري، لكنه أخفى مفاجأة أخرى بترشيح عادل عبد المهدي - القيادي في المجلس – منافساً للجعفري، وفي اقتراع مثير فاز الجعفري بفارق صوت واحد على مرشح المجلس.

لكن القصة لم تنتهِ عند هذا الحد، فإن اتصالات المجلس بحلفائه المقربين (الأكراد)، قلب الأمور لصالح المجلس، فالجعفري الذي أغضب الأكراد بسبب موقفه من قضية كركوك، وبزيارته - التي استفزت الأكراد – الى تركيا، وبالاتهامات التي تحيط به من كل جانب لسكوته عن جرائم أجهزته الأمنية، كان في حالٍ لا يمكن له فيها أن يتوقع التجديد لنفسه حتى وإن فاز على عادل عبد المهدي أو سواه، وحتى وإن كان وراءه الشارع الصدري بملايينه العديدة!.

ولما نأت المرجعية هذه المرة بنفسها عن الوقوف بجانب مرشح معيّن، واستخدامها اللغة الأبوية في " الحفاظ على وحدة الائتلاف "، مثلما أعلنت عن عدم دعمها لقائمة 555 في بداية الانتخابات، فإن ساحة الحسم كانت تجري خارج قائمة الائتلاف وليس داخله، الأكراد والتوافق وقفوا ضد الجعفري بحزم، وكان دخول التوافق هذه المعركة مستغرباً، لا بسبب نقاء الجعفري ووطنيته، بل لأن موقفه كان تابعاً لموقف الأكراد بشكل واضح!.

وجدير بالذكر هنا إن دخول التيار الصدري ضمن قائمة الائتلاف كان جهداً للمجلس الأعلى، فبعد أن اتفق عبد العزيز الحكيم وعادل عبد المهدي على الدخول في الانتخابات بقائمة منفردة تستبعد حتى حزب الدعوة، نصحت هيئة الشورى في المجلس الأعلى عبد العزيز الحكيم – وبعد حوارات طويلة – بأن يبقى المجلس ضمن قائمة الائتلاف وأن يضم اليها الصدريين للاستفادة من ثقلهم في الشارع الشيعي، وهكذا كان، الأمر الذي أفشل محاولات الجعفري في التعويل على الصدريين من خلال وعدهم بمنحهم 5-6 وزارات، وضم جيش المهدي الى الأجهزة الأمنية بشكل جماعي.

والغريب في الحراك السياسي للمجلس الأعلى، إن غالبية أطراف الائتلاف هم في الواقع ضده، وضد تسلطه على القرار الشيعي، لكن القوة لها الكلمة الأخيرة، فضلاً على عنصر هام، بل قل له الأولوية والحسم هو اتفاق الأمريكان مع المجلس

على إبعاد الجعفري واختيار المالكي الرجل الثاني في حزب الدعوة، قال السفير الأمريكي خليلزاد " مارست الولايات المتحدة ضغوطاً كبيرة على القادة السياسيين لاختيار المالكي"!

وهو أمر غريب إذا تذكرنا أن الأمريكان منعوا اختيار المالكي لوزارة دولة بعد الانتخابات الأولى، حقاً ليس في السياسة صداقات دائمة ولا عداوات دائمة، بل مصالح دائمة!.

وبينما يقود المجلس قائمة الائتلاف، فإنه يتآمر عليها جميعاً لإضعافها، فهو يتفق مع جيش المهدي في البصرة ومع أحزاب بعضها من صنع يديه هو – المجلس – وبعضها مقربة منه، لإقصاء محافظ البصرة محمد مصبح الوائلي لإضعاف حزب الفضيلة، فإنه في الوقت نفسه يتفق مع الأمريكان لمساعدتهم في تحطيم جيش المهدي في الفرات الأوسط وبغداد والمحافظات الجنوبية الأخرى ذي قار وميسان، ولما نجح في إقصاء حزب الفضيلة الذي خرج من مجلس النواب في بغداد، واتفق التيار الصدري مع الفضيلة في البصرة، واجه المجلس الاثنين في البصرة عن طريق تخويفهما بخطة أمريكية لتقسيم البصرة الى قسمين سني وشيعي، مع دخول قوات أمريكية الى البصرة بعد فشل متوقع للقوات الحكومية في حفظ الأمن في المدينة، ومطاردة نفوذ المليشيات، والتغلغل الايراني، وتهريب النفط، وهي كلها نشاطات ليست بعيدة عن ممارسات المجلس نفسه لكنه فوق المساءلة، لأنه الحليف الأول والرئيس مع الأمريكان في العراق.

صرح القيادي في التيا الصدري أحمد الشريف أن " الائتلاف تحول الى تحالف غير متجانس يتحين كل طرف فيه الفرص لإسقاط الطرف الآخر ". وهو كلام صحيح إلا أن القابلية الفعلية على إسقاط الآخر هي بيد المجلس بالذات.

وبعد انسحاب الفضيلة من مجلس النواب 16 آذار 2007، صرح الشيخ محمد اليعقوبي المرشد الروحي للفضيلة، إن " حكومة المالكي فاقدة للشرعية "، متهماً رجال دين شيعة – لم يسمّهم – بمحاولة شرعنة عمل الحكومة وإخضاع المواطنين لها، مضيفاً : " مع الأسف الشديد فإن هذا الدور السلبي تؤديه العمامة الشيعية " .

فأي عمامة يريد اليعقوبي غير عمامة الحكيم ؟!

أقوى من تصريح اليعقوبي – مع إنه تصريح غير مسبوق- تصريحات لقادة في التيار الصدري، عادت للحديث عن عروبية تيار الصدر، وعن مؤامرات المجلس ضد عرب كربلاء، خدمة للمشروع الايراني، ووصف المرقدين بأنهما باتا ساحة لنفوذ المخابرات الايرانية.

ولأن المجلس الأعلى شديد الحساسية من موضوع علاقته مع الأمريكان، فإن قيادياً في التيار الصدري هو بهاء الأعرجي، اتهم في تصريح له بتاريخ 15 تشرين الثاني الولايت المتحدة بأنها تقدم دعماً استخبارياً ولوجستياً للمجلس الأعلى ضد التيار الصدري في إطار اتفاق أمريكي مع التحالف الرباعي.

وتصريح الأعرجي هو تردر لما ذكرته مجموعة الأزمات الدولية، في سياق النصيحة للأمريكان بأن يعتمدوا موقفاً أكثر توازناً حيال المجلس الأعلى والتيار الصدري، مشددة على أن " واشنطن قدمت دعماً كاملاً للمجلس في مواجهة التيار الصدري " معتبرة هذه " سياسة خاطئة وخطرة سوف تعمق الخلافات والهوة بين الطرفين " !

وبشكل عام فإن المجلس الأعلى هو الذي حطم التيار الصدري وجيش المهدي وبوسائل عديدة، فهو استثمر السذاجة السياسية للتيار للحصول على مواقع متقدمةعبر استخدام لغة سياسية هادئة، وابتعاده عن الاتهامات المباشرة، كما إنه جذّد الكثيرين من أتباع التيار الصدري وجيش المهدي للقيام بعمليات تأتي بفائدتين، ضرب خصوم المجلس من المقاومة وأهل السنّة، ثم تشويه سمعة جيش المهدي وعزله نهائياً وتسقيطه، حتى في حواضن طبيعية له، في الجنوب والفرات الأوسط.

والمجلس من خلال سيطرته على المؤسسات الأمنية، قدم صراعه مع جيش المهدي على إنه صراع بين مليشيات مارقة منجهة، وقوات حكومية من جهة أخرى.

تحالف رباعي أم خماسي ؟!

نجح المجلس الأعلى، باستبداده السياسي وهيمنته على القرار الشيعي، باستبعاد أحمد الجلبي ومن تحالف معه، وأبعد حزب الله / العراق (المحمداوي) والفضيلة، وانتهى بالتيار الصدري، أما حزب الدعوة فإنه الهدف الأخير للمجلس بعد أن بقى وحيداً في الساحة أمام هذا الديناصور القاتل!

وعلاقة المجلس بحزب الدعوة علاقة معقدة طويلة مملوءة بالتآمر، فمع إن المجلس وسائر القوى الشيعية خرجت بالأصل من حزب الدعوة، وكان الحكيم طهّر قبل الاحتلال المجلس من أنصار حزب الدعوة ومؤيدي محمد صادق الصدر (والد مقتدى).

وجرياً على عادته في الاستقواء على خصومه بقوة دولة، فإن المجلس كان يحارب الدعوة حرباً شعواء في ايران الأمر الذي تسبب في خروج الكثير من كوادر الدعوة في ايران هاربين الى سوريا ولندن.

وقد نشرت وثائق روجها حزب الدعوة فيها موقف محمد باقر الحكيم من الحزب ومن ذلك قوله : " ينبغي القضاء على حزب الدعوة قبل القضاء على صدام حسين ".

واستفاد آل الحكيم من الكويتيين، عن طريق باقر المهدي وكيل السستاني في الكويت، والمهدي معروف بتأييده للأمريكان من خلال " تجمع العلماء الشيعة الكويتيين " الذي يترأسه، في الضغط على خصوم المجلس خصوصاً أنصار التيار الصدري، وضمن بواسطته أيضاً تلقي الأموال من الحكومة الكويتية، مقابل إحباط أي تهديد للحدود الكويتية إنطلاقاً من البصرة.

لكن الطرفان – المجلس وحزب الدعوة – وجدا نفسيهما في ظرف لا بد فيه من التحالف وتبادل الخدمات، وكان للضغط الايراني دوره في التقريب بينهما، وفيما كان الطرفان يشتركان في قيادة الشيعة وقيادة الحكومة، فإن المجلس كان يعمل على الدوام على إضعاف الحزب، ويتخذ من صلته القوية بالأمريكان والأكراد، ومن الدعم الايراني عناصر للضغط المستمر، دون أن يتحمل شيئاً من نتائج فشل الحكومة، بل تراه يقدم المشاريع الرامية الى (إصلاح الأوضاع السياسية) ظاهرياً، لكنه في الحقيقة مشاريع يريد بها التنصل من المسؤولية وإلقاء عواقب الفشل على حزب الدعوة، الذي يقود الحكومة لمرتين على التوالي.

وفي سياق مشاريع المجلس وتحالفاته، فقد اعتمد عبد العزيز الحكيم على المقترح الذي قدمه مستشار الأمن القومي الأمريكي (ستيفن هادلي)، للإدارة الأمريكية بشأن قيام كتلة (للمعتدلين) تضم الحزبين الكرديين + المجلس الأعلى + الحزب الإسلامي العراقي، الهدف منها إضعاف نفوذ القوى الشيعية المتطرفة، وفي مقدمتها التيار الصدري، وعندما دارت مباحثات في هذا الشأن، ذهب وفد من قائمة الائتلاف، وعلى رأسهم قيادات من حزب الدعوة لزيارة السستاني في النجف في 23/كانون الأول/2006، خرج الوفد من الزيارة ليعلن حسن السنيد القيادي في حزب الدعوة، رفض السستاني لأي تحالف يمكن أن يضعف الائتلاف العراقي الموحد.

المشروع الآخر المجلس السياسي للأمن الوطني في نيسان 2006 صلاحياته محدودة، وهو مجرد هيئة استشارية قراراتها غير ملزمة، ولم يجمع أضاء المجلس بانتظام، والجميع مشتركون فيه، الرئاسات الثلاث ونوابهم ورؤساء الكتل ورئيس مجلس القضاء الأعلى، وهو بحكم الميت منذ ولادته.

أما المشروع الذي انخرط فيه المجلس الأعلى بحماسة لأنه يمثل اتجاهه بالتحالف المستمر مع الأكراد، واحتمالات انضمام الحزب الإسلامي له فهو الحلف الرباعي، أو ما سمي بحلف المعتدلين، الذي أعلن عنه في 16 آب 2007 ويضم الحزبين الكرديين والدعوة والمجلس الأعلى وقد واجه هجوماً عنيفاً من التيار الصدري، إذ صرح ناصر الساعدي النائب عن التيار الصدري بأن أصحاب التحالف الرباعي يمثلون مقاومة الخارج، وأنهم أقلية وليسوا بأكثرية، إذ عدد نوابهم 100 نائب وإن أعضاء في الحزب الدعوة يقفون ضده، كما أن 20- 25 نائباً لا يحضرون للاجتماع أصلاً، ثم وصفه بأنه " مقيت وطائفي وعرقي لا يهدف لبناء الدولة بل لبناء الحكومة " .

ومن المعروف أن هدف هذا التحالف دعم الحكومة، ومحاولة تأسيس كتلة تمثل ما يطلقون عليه اسم (الأطياف والمكونات، ولهذا فإنهم بحاجة ماسة الى جذب الحزب الإسلامي إليه، وبالفعل فقد دعوا السيد طارق الهاشمي لحضور أول اجتماعاته في 18/آب/2007، وإن كانت الدعوة فسرت بأنها لمناقشة قوانين محددة معروضة للتصويت.

الحزب الإسلامي كان طالب في تموز بضمانات دستورية منها تشكيل هيئة للتوازن، وإطلاق سراح المعتقلين بعفو عام، وأن تكون القرارات فيه ملزمة، مقابل الدخول في هذا التحال.

حزب الدعوة يعترض على ضم الحزب الإسلامي، ويفضل بدلاً منه الانفتاح على عشائر سنيّة (من الصحوة) نكاية بالحزب الإسلامي الذي كاد أن يأخذ موقع حزب الدعوة في مشروع سابق لهذا المشروع.

أما المجلس والكرديين فيضغطون بشدة لضم الحزب الإسلامي، وهم يعتبرون المجلس ناقصاً بدونه لأنه ناقص الشرعية وذو طابع يؤكد تهمة تحالف الأكراد والشيعة ضد العرب السنّة.

يذكر بعض الباحثين في سياق تبرئة ايران من تهمة السعي الى تقسيم العراق، بواسطة جماعتها في العراق وفي مقدمتهم بالطبع المجلس الاعلى، بان ايران معرضة هي الاخرى لخطر التقسيم في حال انجز تقسيم العراق على اساس طائفي وعرقي، وهو تقويم غير صحيح، فايران بعيدة في الوقت الحاضر عن مثل هذا الخطر، وهي في الوقت نفسه لا تستطيع ان تنجز هيمنتها الكاملة على جنوب العراق ووسطه، مع وجود عراق موحد على رأسه حكومة مركزية، ان كانت ضعيفة اليوم، فلا يمكن التكهن بانها ستظل على هذا الضعف في المستقبل .

المجلس الاعلى هو استثمار ايراني على الصعيد الاستراتيجي، لذا فانه حامل لواء الدعوة الى الفدرالية، التي تطرح – برغم كل المزاعم – على اساس طائفي، وعندما يرفض المجلس القرار غير الملزم الذي صدر عن الكونغرس الأمريكي بشأن تقسيم العراق الى ثلاثة اقاليم سني وكردي وشيعي، فانه يريد ان ينأى بنفسه عن الاتهام بانه ينفذ مشروعاً أمريكياً، او انه يتفق مع الأمريكان المتهمين دائماً بوقوفهم وراء دعوات تقسيم العراق، ويزعم المجلس الاعلى ان الفدرالية التي يدعو اليها ليست فدرالية طائفية بل هي فدرالية على اساس جغرافي، والمعروف ان المناطق التي يريد المجلس ان يقيم بها فدراليته هي مناطق ذات اكثرية سكانية شيعية، وبهذا فان التسمية هنا ليست بذات اهمية في طبيعة تلك الفدرالية .

في دراسة للباحث الالماني (غيدو شت ينبرغ) من المعهد الالماني للدراسات الامنية والسياسة الدولية " يشير الى دور المجلس الاعلى في تحريك الاحزاب الشيعية الاخرى للاصطفاف خلفه للدعوة الى الفدرالية، ويشير الى وجود ممانعة من بعض تلك الاحزاب لمشروع المجلس بهذا الشأن، هنا ينبغي التذكير بان المجلس الاعلى هو رائد تلك الدعوة ونفذ مؤتمر صلاح الدين عام 1992، كان يدعو لعزل الجنوب عن الجسم العراقي وارسل رسائل بهذا الشأن الى الامم المتحدة بذريعة (حماية الشيعة) ! .

اما بشأن القوى الممانعة للمشروع الفدرالي فيمكن القول ان ممانعتها ليست حاسمة او صريحة، فهي لا ترفضها بالمطلق، ولا في كل مناسبة، ومثال على ذلك موقف مقتدى الصدر الغامض والمتذبذب من الفدرالية، ففي حين يرى انها خيار ورد في الدستور، او انها " نظام اسلامي شبيه بالولايات " تراه في مناسبات اخرى خصوصاً في اوقات الازمات واشتداد الصراع بينه وبين المجلس فانه يتحفظ منها، فهو يدرك ان هذا المشروع سوف يؤدي الى هيمنة آل الحكيم على السلطتين السياسية والدينية، وانه – اي مقتدى الصدر- وتياره لن يكون في وضع مثل وضعه الحالي برغم مطارته ومطاردة تياره وجيشه (جيش المهدي) .

الحكيم لا يترك ذريعة يمكن ان تؤخر مشروعه، او تضع العراقيل في وجهه دون ان يعالجها، وتكتيكه بتبديل اسم حزبه واسقاط لفظة (الثورة) منه وتبديل برنامجه ومرجعيته الدينية في 12/ ايار/ 2007 يصب في هذا الجهد، بل ان الفدرالية هي الدافع الاول لذلك التبديل، وان كان مطلب حذف لفظة الثورة هو مطلب أمريكي قديم .

في آب 2005 دعا عمار الحكيم نجل رئيس المجلس الاعلى عبد العزيز الحكيم الى ابدال اسم جمهورية العراق الى " جمهورية العراق الاسلامية الفدرالية "، فسرت هذه الدعوة في حينها بانها ترمي الى تهيئة الاذهان لمشروع تقسيمي يعلن عنه في اية لحظة، مادامت الذريعة الشرعية لذلك جاهزة في الدستور .

لكن بموازاة مشروع آل الحكيم، هنالك مشاريع اخرى، سيكون من الصعوبة عليها التوفيق بينها، مع انها هي الاخرى دعوات فدرالية، فالرأي السائد لدى الاوساط السياسية والحزبية في البصرة، مع انفراد البصرة باقليمها الخاص الذي لا يضم غيرها .

وبالفعل فقد قدمت محافظة البصرة ورقة الى مجلس النواب في منتصف تموز 2006 تطالب باقرار فدراليتها الخاصة، كما ان هناك جهوداً حثيثة لاقامة فدرالية ثلاثية (بصرة، ميسان، ذي قار) وعقد لتأكيد هذا المطلب مؤتمر في بغداد في 14/تموز/2006 اعلن فيه عن قيام (القيادة الموحدة لاقليم الجنوب) الذي يضم المحافظات الثلاث .

بين محافظات الجنوب والوسط حساسيات دقيقة يجري تجاهلها في احيان كثيرة لكنها ستكون عاملاً حاسماً في تقرير شكل الفدرالية القادمة، فسكان البصرة وميسان يقولون ان محافظتيهما هما الاغنى بالثروة النفطية وان العراقيين جميعاً يعيشون من واردات نفطيهما، ولا يريدون لذلك ضم اية محافظة ثالثة اليهما، مع تساهل خاص بشأن ذي قار . واهل الفرات الاوسط لا يريدون الاشتراك مع من يسمونهم (الشروكية والمعدان) في كيان سياسي واداري واحد !

ولا ننسى هنا ان وضع بغداد لم يحسم بعد برغم كل الدماء التي سفكت والتهجير والترهيب الذي نال البغداديين – من اهل السنة – لافراغ بغداد منهم توطئة لتقسيمها من الاطراف واختراقها من الوسط لصالح الفدرالية الشيعية .

الحكيم يشجع الدعوات لاقامة فدرالية غرب العراق، وكان فصال الكعود رائد الدعوة الى هذه الفدرالية واستلم الراية منه بعد مقتله في انفجار الفندق حميد الهايس القيادي في مجلس صحوة الانبار، وممثل احمد الجلبي في الانبار !

ويذكر في هذا المجال ان الجلبي ذاته كان الداعم الرئيس لفصال الكعود، ولنفس السبب، اي تشجيع اقامة اقليم غرب العراق، ومقدمة لذلك المشروع كانت جهود بسط الامن في الانبار .

الحكيم مازال يعرقل اقرار قانون انتخابات مجالس المحافظات في مجلس النواب وهو ما اكده الحزب الاسلامي وحزب الفضيلة والتيار الصدري، وسبب تلك العرقلة خشية المجلس الاعلى من نتائج ليست في مصلحته تظهر في الانتخابات تغير من خريطة القوى الممسكة بالحكومات المحلية، ومع ان التقديرات الرائجة تقول ان المجلس الاعلى يسيطر على 80% من المراكز السياسية والادارية في محافظات جنوب العراق التسع فان المجلس يريد ان تنتهي المهلة الدستورية

لدخول قانون تشكيل الاقاليم حيز التنفيذ في 11/نيسان/2008 بدون معوقات لكي يكون مشروعه في حكم الامر الواقع دون خوف من قوى معارضة في مجالس المحافظات .

وعلى اية حال فان الاوراق كلها في النهاية بيد الأمريكان فمتى شائوا قسموا والذرائع لديهم لا تنتهي، وعندها سيجد العرب السنة انهم امام امر واقع لم يتهيأوا له مع خراب البنى التحتية في المحافظات السنية وتردي الخدمات وفقر الموارد .

جرائم مشهورة وادلة ضائعة

الحديث عن جرائم فيلق بدر (منظمة بدر لاحقاً) حديث طويل ومشهور فقد تظافرت الادلة على تورط هذه المليشيا بافضع الجرائم الموجهة بالاساس ضد الكوادر والنخب السنية والشيعية ايضاً في حالات اخرى ، وعمل مليشيا فيلق بدر يتم على مستويين مستوى التنفيذ المباشر من افراد متفرغين للعمل مع المجلس الاعلى من خلال تنفيذ العمليات المطلوبة ، ومستوى يتم فيه التنفيذ على ايدي افراد المليشيا المنخرطين في اجهزة وزارة الداخلية خصوصاً في الوية المغاوير .

ومنذ نيسان 2004 توازت وثائق تدل على ان عملية دمج المليشيات في اجهزة وزارة الداخلية ثم الامن الوطني – جهاز الاستخبارات الموازي الذي اسسته الجماعات الشيعية مقابل جهاز المخابرات الذي يديره اللواء الشهواني وتشرف عليه وكالة الاستخبارات الامريكية بشكل كامل .

جلب صولاغ وزير داخلية الجعفري ، وزير المالية الحالي والقيادي في المجلس الاعلى ، معه 1300 عنصر من مغاوير شرطة النجف كنواة للشرطة الشيعية في بغداد ، ولم تكن العملية تتم بمعزل عن الارادة الامريكية الخالصة فقد كانت مصادر دبلوماسية امريكية في الامم المتحدة بنيويورك كشفت ان نيفروبونتي السفير الامريكي ببغداد توصل مع المرجع الاعلى السستاني الى اتفاق بشأن ضخ المؤسستين العسكرية والامنية بـ 100 الف متطوع شيعي بعد الانتخابات الاولى في كانون الثاني 2005 وبالطبع اولئك المتطوعين كانو مرشحي الاحزاب والمليشيات الشيعية و في مقدمتها المجلس الاعلى وذراعه العسكري مليشيا بدر .

وقد اعترف وزير الدفاع البريطاني السابق جون ريد امام مجلس العموم البريطاني ان بريطانيا تعمدت تجنيد افراد من المليشيات المدعومة من ايران للانضمام الى اجهزة الامن الجديدة بعد الغزو وقال رداً على سؤال : هل كانت هذه سياسة رسمية ؟ بقوله : نعم !

ونشرت جريدة نيويورك تايمز تقريراً في 14 كانون الثاني 2006 بشأن فرق الموت ذكرت فيه ان فرق الموت هي : " جزء من استراتيجية الولايات المتحدة لاخضاع البلاد ومعاقبة اهل السنة لانهم يدعمون المقاومة " .

وكان من الملاحظ أن فرق الموت تزايد نشاطها بعد شهر واحد من استلام الدكتور ابراهيم الجعفري لرئاسة الوزراء ومعه وزير داخليته صولاغ، ولم تكن التهم الكثيرة بتورط المجلس الاعلى بواسطة مليشيات بدر في عمليات القتل والاختطاف تؤثر كثيراً في صورة المجلس الأعلى لدى عوام الشيعة، فقد كان التقويم السائد أن أفعال بدر وجيش المهدي هي ردود فعل على جرائم ترتكبها القاعدة والمجاميع السنيّة الجهادية، بل وكثير من المحللين الأوربيين والامريكان يشاطرون الشيعة

في العراق القول أن السنّة هم الذين افتتحوا دورة العنف الدموي في العراق " ولما نفد صبر الشيعة ردوا على جرائم استهدافهم "!

لكن الحقيقة التي يتم تجاهلها أن الجرائم الطائفية بدأت بدخول مليشيات بدر الى البصرة والنجف وكربلاء ثم بغداد، وكانت قصة (قوائم الموت) التي ينكرها المجلس ومناصروه بل وسائر السياسيين الشيعة بدأت بالبصرة تحديداً ثم انتقلت الى بغداد، فسائر مدن العراق. وفي دراسته القيمة (تشابك الطوائف) التي نشرت متسلسلة في صحيفة القبس الكويتية ذكر الباحث الدكتور جمال حسين أن " قوائم الموت التي نسب تداولها الى فيلق بدر وجيش المهدي في البصرة ليست إشاعات وتأكدنا منها من أعضاء الأحزاب المنفذة للاغتيالات نفسها، ومن عائلات المغدورين ومن أطباء الطب العدلي ومؤشرات السجلات الجنائية ".

وأتهم الرئيس السابق لبعثة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في العراق (جون بيس) الذي انتهت خدمته في 13/شباط/2005، إتهم بدر في مقابلة أجرتها معه (وكالة أسوشيتد برس) بعد خروجه من العراق " بأنهم يفعلون ما يريدون، يقبضون على الناس ويعذبوهم ويحتجزوهم ويتقاضون الفدية، ويفعلون ذلك بحصانة "، والحصانة التي يشير إليها بيس هي بالتأكيد الغطاء السياسي الشيعي لهم، وهيمنة المجلس على وزارة الداخلية وتشكيلاتها!

وعلى العموم فإن المجلس الأعلى وبدر كانوا يردون دائماً على تلك الاتهامات، بأنها تحتاج الى أدلة، لأن الكثير من الاتهامات التي ترددها الأحزاب والقوى السنيّة تذكر " مليشيا معروفة " أو " مليشيات طائفية " في بياناتها أو مقابلاتها في الإعلام، فيما تتخذ من مواقع الانترنت وسيلة للإشارة الصريحة الى هوية المجرمين.

والمرات النادرة التي وجهت فيها الاتهامات مباشرة ومن خلال بيانات أو تصريحات ردت عليها مصادر المجلس الأعلى بـ (طلب الأدلة).

هادي العامري قائد فيلق بدر (منظمة بدر لاحقاً) إتهم في شهر تشرين الأول 2006 القوات الأمريكية بعدم الصدق في تشخيصها للمليشيات، قائلاً : " يقولون إن منظمة بدر وجيش المهدي هما المليشيات، لكن هناك مليشيات كثيرة في العراق ... بل هناك 33 وزارة معها 33 مليشيا ".

هنا يبدو أن الكثير من الأسماء المتداولة لمليشيات وفرق موت وجماعات، هي لإثارة الدخان وخلط الأوراق، وإضاعة خيوط البحث في جرائم العنف الطائفي في العراق.

ومن المعروف إن الكثير من الجرائم التي تنسب الى جماعة مليشيا جيش المهدي كانت فيها مليشيا بدر هي المحرضة، وهي التي تدفع أجور المنفذين، وهي حقيقة أشارت اليها مصادر في التيار الصدري، وكان تفسيرهم لهذه الظاهرة أنها (لتشويه سمعة جيش المهدي)!

إلا أن هناك مؤشرات كثيرة على إن جرائم مليشيا بدر تستهدف النخب والقيادات والأشخاص الذين يسببون خطراً على المجلس الأعلى، وإن كان ذلك الخطر محتملاً أو إنه خطر مع وقف التنفيذ، مثل استهداف أعضاء سابقين في حزب البعث وفي الأجهزة الأمنية السابقة، أو من قبيل الثأر للأم الحنون : ايران، كاستهداف الضباط والطيارين السابقين الذين شاركوا مشاركة فعالة في الحرب الايرانية – العراقية في حقبة الثمانينات.

الشيخ حارث الضاري شخّص جانباً من تلك الحقيقة حين صرّح أن " حكومة المالكي طائفية، وجيش المهدي يقتل علناً، وبدر تستهدف النخب ".

وقد ذكرنا في موضع آخر من هذا البحث دور مليشيا بدر في التعاون مع قوات الاحتلال البريطاني بالبصرة، ودورها في المشاركة بالهجوم

على الفلوجة ، اما مشاركتها في استهداف سائر المناطق السنية ، فهو من خلال وحدات الشرطة والمغاوير في سياقات تنفيذ الخطة الامنية.

لو ان جهدا سنيا مشتركا توجه الى اتهام اسماء محددة في مليشيات بدر ، ومن خلال منظمات انسانية وجمعيات حقوقية في الخارج ، مع تقديم ادلة وشهادات تؤمن لاصحابها الحماية الكافية في الخارج ، لكان هذا عملا ربما جاء بنتائج طيبة ، لكن الاتهامات تاتي على شكل فورة وبلغة تغلب عليها العموميات مما يجعلها غير ذات اهمية ولا تاثير. ويزيد من عقم هذه التصريحات اللغة الهادئة الدبلوماسية البعيدة عن التشنج التي يستخدمها المجلس الاعلى ، وقائد بدر العامري في الرد على التهم واستغلال كل مناسبة للحديث عن الوحدة الوطنية ، وضرورة انشاء لجان مشتركة فعالة بين الجهات السنية والمجلس الاعلى لحقن دماء العراقيين .

مصادر القوة ونقاط التاثير في اداء المجلس الاعلى

- المجلس الاعلى - برغم ضعف شعبيته – اقوى الاحزاب الشيعية على الاطلاق واكثر ها تاثيرا وفاعلية في مجرى السياسة ورسم مستقبل العراق بسبب علاقته بالامريكان من جهة وعلاقته بالايرانيين من جهة اخرى ، واستفادته من الطرفين ماديا وسياسيا .

- المجلس اكثر الاحزاب الشيعية انتشارا بين صفوف الشيعة من غير العرب – التركمان الشيعة، الكرد الفيليين- الامر الذي سمح له بتقديم نفسه ممثلا عن سائر (اتباع مذهب آل البيت).

- المجلس تجنب بذكاء ودهاء سياسيين - البقاء على مرجعيته لخامئني ، وبدل مع تبديل اسم كيانه السياسي ، مرجعيته الى السيستاني – برغم انه كان يذكر دائما تبعيته العقيدية والسياسية للمرشد الاعلى في طهران.

- وكان بامكانه ان يعلن ان مرجعيته هو محمد سعيد الحكيم ، وهو من اسرة آل الحكيم ، ومرجع اعلى ايضا، لكن انتماء غالبية الشارع الشيعي الى مرجعية السيستاني ، فرض عليه الابقاء حتى الان على الولاء للسيستاني ، فيما تشير بعض المعطيات الى انه يهيء لمرجعية محمد سعيد الحكيم استعدادا لمتغيرات مستقبلية خصوصا في حال استقرار الفدرالية الشيعية .

- تغلب على لغة المجلس الاعلى الدبلوماسية والهدوء حتى في مواجهة اقوى الاتهامات ، واذا استثنينا الشيخ جلال الدين الصغير ، وصدر الدين القبانجي، فان قيادات المجلس تبدو براغماتية بشكل كبير ، وتتجنب في اكثر الاحوال ، استفزاز الطرف السني او الطرف الشيعي المخالف .

- المجلس يتميز بضبط تنظيمي على مستوى عالي ، ولا ينشر اعضاء مليشياته بصورة علنية الا في احوال قليلة ، الامر الذي ادى الى انتفاء الحساسية الشعبية تجاهه ، وفي منطقة الكرادة ببغداد مثلا و هي منطقة تواجده الكثيف في بغداد لا تكاد تراهم ، فانت ترى شرطة وشرطة مرور وجيش ، هم بالاصل من بدر لكنهم ينتشرون على انهم قوات حكومية فضلا عن انهم عند حصول اجتماع واسع ، او ممارسة سياسية يعاملون المواطنين واصحاب العجلات المارة في المنطقة معاملة طيبة ويبدون وهم يرتدون البدلات المدنية ، ينظمون السير ويستخدمون لغة مهذبة – على انهم مجموعة سياسية منظبطة اكثر من كونهم مليشيا سيئة السمعة .

- المجلس الاعلى عوض عن ضعف قاعدته الشعبية باقامة سلسلة واسعة من الواجهات الانسانية ، والثقافية والعقيدية والخدمية ، وواجهات نسائية وطلابية وغير ذلك ، وهم اقل احتكاكا بالشارع الذين يقدمون انفسهم على انهم يخدمونه ، وهذا يؤدي الى قلة التبرم والشكاوى التي تواجه انداهم جماعات جيش المهدي الذي يؤدي احتكاكهم المباشر بالناس عند توزيع الخدمات او تولي تقديمها الى اتهامهم بالفساد والمحسوبية وقبض الرشاوى!.

- ولم تشهد الكرادة معقل البدريين في بغداد حالات تهجير لاهل السنة او المسيحيين خلافا للمناطق التي ينشط فيها جيش المهدي ، فضلا عن ان جماعة المجلس لا يتشددون في الضغط على الممارسات الشخصية ، مثل السفور وبيع الخمور او ازياء الشباب ، واشكال الحلاقة للشباب وهي ممارسات نفرت الناس من جيش المهدي الذين بالاصل هم جماعات منفلتة لم تعرف بحسن السلوك ، فيما يشددون على سواهم باسم الدين والحلال والحرام.

- المجلس الاعلى يجدد شبابه باستمرار كسب الشباب ، وهو يستطيع الايفاء بما يلزم به نفسه ، من تقديم المال او توفير الوظائف ، في حين ان جماعة مقتدى يقبضون الرشاوى مقابل الوعد بالتعيين في سلك الشرطة – بل حتى للتعيين بصفة زبالين-.

- المجلس الاعلى يستخدم عصابات متمرسة ، وافراد من جيش المهدي في تنفيذ العمليات الاجرامية ، او استهداف الابرياء او عزل يكون تاثيرها صارخا على الشارع ، ويتهم بها سواهم، فيما يتخصص هو في العمليات النوعية ذات المردود السياسي والامني عليه.

- مشروع المجلس الاعلى واضح فهو يريد التقسيم والسلطة والنفوذ – والانفراد بهما في المناطق الشيعية ، ومع هذا يستخدم لغة المطالبة بحق دستوري مشروع هو الفدرالية ، ويتحدث عن فدرالية جغرافية متجذبا وصفها بانها طائفية – مع ان الاثنين هما شيء واحد مع انه على اية حال لا يترك مجالا كبيرا لخصومه في الطعن به ، وقد راى الناس كيف اعلن المجلس الاعلى رفضه لقرار الكونغرس بتقسيم العراق تقسيما ثلاثيا مع ان هذا المشروع يتطابق تماما مع مشروع المجلس .

- وعمل المجلس من خلال تنشيط التيار الصدري وجيش المهدي ، على ان لا يترك للقوى السنية خيارات كثيرة في التحالف مع قوى شيعية مؤثرة فالشارع السني شديد الحساسية تجاه جيش المهدي والاحزاب الشيعية الاخرى بعيدة عن التاثير في بغداد وفي المناطق الاخرى في العراق.

- المجلس يقيم صلات طيبة مع صحوة الانبار ، وسوف يطورها بالتاكيد للدفع بها نحو تحييد القاعدة نهائيا، فضلا عن تحسين فكرة اقامة فدرالية سنية ، حتى لو اقيمت على اساس الاقرار بالامر الواقع ، والتحضير لهذه الفكرة ، باعتبارها امر لا مفر منه ، واذا عرفنا ان جناح حاتم علي سليمان ، وحميد الهايس في مجلس صحوة الانبار له علاقات سيئة مع جبهة التوافق ، وهو يشيع اتهامات واسعة ضدهم وضد ممثليها في محافظة الانبار ، فاننا ينبغي ان نشعر بالخطر القريب من هذا التناغم بين المجلس وتلك المجموعة

- تجنب المجلس تولي وزارات خدمية مع الفوضى والعجز الحكومي والفساد مما نأى به عن الاتهامات التي وجهت الى التيار الصدري وال عدم المشاركين بالحكومة .

- المجلس سيفضل في المستقبل التحالف السياسي التكتيكي مع قوى سنية بديلة عن جبهة التوافق ، وان اظهر غير ذلك ، وهو يعمل على تقوية جماعات صحوة الانبار ، وامتداداتها في بغداد ، لاكسابها الشرعية في تمثيل اهل السنة ، وبرغم صعوبة ذلك باعتبار ان هذه الشرعية لم يتم الحصول عليها من خلال صناديق الاقتراع ، الا ان المجلس ربما حاول اقامة علاقات مع جماعات الصحوة في بغداد والمحافظات السنية ، بانتظار انتخابات محلية ربما رفعت هؤلاء الى قيادة مجالس المحافظات بشكل واسع وهنا فان على جبهة التوافق التحرك السريع لكسب جماعات الصحوة ، واذ اقتضى الحال العمل على اضعاف الكتلة المعادية للتوافق او كسبها وقد فعلت الجبهة حسنا بعدم اعتراضها على اختيار وزراء يمثلون السنة من خارج الجبهة ، وهو تكتيك ناجح اذا علمنا ان العمل الوزاري غير فعال ، ويعرض المتصدي له الى الفشل الاكيد، ويعمق من الهوة بينهم وبين الشارع الذي يمثلونه.

انتهى